العقيدة الصهيونية، وينبغي بالتالي العمل على اصلاح الأوضاع انطلاقاً من الأساس. غير أن نظرة أعمق الى مجمل نواحي هذا النقاش، على أرضية الواقع، تظهر أن الخطأ لا يكمن في التنظيم الصهيوني فقط، بل في العقيدة أيضاً. ولعل عرضاً سريعاً لأهداف الحركة الصهيونية، كما حددت من فترة الى أخرى، ضروري للوقوف على أبعاد الأزمة الصهيونية.

فالمؤتمر الصهيوني الأول كان قد عرّف أهداف الصهيونية، فيما سمي «برنامج بازل»، بأنها «السعي الى اقامة وطن لليهود في أرض ــ اسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام». وبقي هذا البرنامج قائماً خلال ما يزيد على نصف قرن، الى ان استبدل، بعد اقامة اسرائيل، في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) بـ «مهام الصهيونية» التي حددت بـ «تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في ارض ــ اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي». الا ان المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) عاد وأقر برنامجا جديدا للحركة الصهيونية، سمي برنامج القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨) الذي نص، بدلا من «المهام» السابقة، على أن «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض ــ اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ وتدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها».

ولو شئنا الاختصار لقلنا أن الهدف الصهيوني الرئيسي حالياً، بعد أن اقيمت اسرائيل، هو العمل على تهجير معظم يهود العالم، ان لم يكن كلهم، اليها، بينما الأهداف الأخرى ليست إلا مجرد عوامل مساعدة، داخلياً وخارجياً، لتحقيق الهدف الرئيسي. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي فشلت الصهيونية في تحقيقه، بل يبدو أنها لن تستطيع القيام به في المستقبل المنظور أيضاً. فبعد قرن كامل من النشاط الصهيوني المتواصل، وعلى الرغم من العوامل المساعدة التي برزت خلاله من كوارث أو أوضاع سياسية ملائمة دفعت اليهود للهجرة الى فلسطين، دون أن يكون أمامهم خيار آخر، لم تتمكن الصهيونية إلا من تجميع ربع يهود العالم في اسرائيل، بينما لا تزال البقية منتشرة في شتى أنحاء العالم. أما حركة الهجرة الى اسرائيل فتمر، منذ فترة غير قصيرة، في أزمة حادة قل ما جابهت مثلها في الماضي. ووفقاً لتصريحات النائب عوزى برعام، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، شهدت اسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية، على التوالي، ما سماه «ميزاناً سلبياً للهجرة»؛ أي أن عدد النازحين من اسرائيل زاد، خلال هذه السنوات، على عدد المهاجرين اليها (**هآرتس**، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). ولكن على الرغم من ذلك، لم تطرح مسألة الهجرة كأحد المواضيع الرئيسية التي تهم الحركة الصهيونية لمناقشتها في المؤتمر بكامل هيئته، بل أحيلت الى احدى اللجان الفرعية لدراستها، وتم ذلك، كما يبدو، في محاولة من ممثلي الليكود لتجنب الانتقادات العلنية التي قد توجه في المؤتمر لحزبهم، نتيجة لفشله في هذا المجال. إلا أن المعارضة العمالية أصرت على تحويل المسألة للبحث أمام المؤتمر بكامل هيئته، بعد أن اضطر ممثلها لعقد مؤتمر صحفي للفت الأنظار إلى أهمية طروحاته، وللضغط على الليكود (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٥). ونجح حزب العمل في محاولاته هذه، وأحيلت مسألة الهجرة إلى المؤتمر لمناقشتها بكامل هيئته. وهنالك دارت مناقشات حادة، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة عملية؛ إذ رفض المؤتمر حتى اتخاذ قرار يلزم المندوبين فيه بالهجرة الى اسرائيل خلال خمس سنوات، خشية أن يؤدي ذلك الى انسحاب بعض المنظمات وعدد من المندوبين، الذين لا ينوون الهجرة الى اسرائيل في أي حال من الأحوال، من المنظمة الصهيونية. وكان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست قد اشتكى من أن أرييه دولتسين، رئيس الادارة الصهيونية، لم يكلف نفسه حتى عناء الاستجابة لدعوة وجهت له من قبل اللجنة لحضور إحدى جلساتها المخصصة للبحث في أمور تهمه. ورد دولتسين على هذه الاتهامات بقوله أن مسائل الهجرة الى اسرائيل فقط تقع ضمن نطاق صلاحيات منظمته، أما الشؤون المتعلقة بالاستيعاب، وبالتالي حركة النزوح التي تعتبر جزءاً منه، فمن اختصاص حكومة اسرائيل وأجهزتها المختلفة.